

الباب السادس

التمثيل القنصلى

La Représentation consulaire



Consular representation

رؤساء البعثات القنصلية على أربع فئات • فهم أما قناصل عامون
وأما قناصل أو نواب قناصل أو وكلاء قنصليون ، ولكل دولة أن تعطى
تسميات أخرى لموظفيها القنصليين بعد القنصل العام أو القنصل مثل
مساعد قنصل أو سكرتير قنصلية ، وهم يحملون جوازات سفر دبلوماسية
صادرة اليهم من حكوماتهم ويتمتعون بالحصانات والامتيازات التي نصت
عليها اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية لسنة ١٩٦٣ ان كانت الدولة المضيفة
قد انضمت اليها أو قد انضمت اليها مع التحفظ بشأن بعض أحكامها
(التحفظ الذي تبديه دولة عند التوقيع على اتفاقية أو عند الانضمام اليها
بشأن حكم من أحكامها يجعلها فى حل من التقيد به) ، أو لم تنضم اليها
وتتبع بشأنهم القواعد العامة التي جرى العرف الدولى على اتباعها ،
كما سيجيء ذكره تفصيلا فيما بعد •

القناصل العامون والقناصل معتمدون لدى محافظ أو حاكم المدينة
التي يعملون بها وتصدر اليهم براءة تسمى براءة التعيين Commission
Consulaire (Lettre de Patente) — Consular Commission
ترسل الى الحكومة المضيفة عن طريق وزارات خارجيتهم بالطريق
الدبلوماسى •

القناصل العامون والقناصل يمارسون أعمالهم ضمن دائرة
اختصاص محددة تدون فى براءة التعيين ، وتصدر براءة التعيين هذه من
رئيس الدولة الى رئيس الدولة المضيفة ولا يحتاج تعيينهم الى موافقة
مسبقة من حكومة الدولة المضيفة ، ولكن للدولة المضيفة الحق فى عدم
قبول تعيين القنصل العام أو القنصل دون ابداء الاسباب
n'est pas acceptable

تصدر وزارة خارجية الدولة المضيفة — بعد أن تتلقى براءة تعيين
القنصل العام أو القنصل — وثيقة تسمى براءة التنفيذ Exequatur
وبمقتضاها ترخص الحكومة المضيفة للقنصل العام أو القنصل بممارسة

عمله وتعترف له بالولاية على رعايا دولته واصدار المستندات القنصلية اللازمة التي تعترف بها السلطات المحلية .

يرخص لرئيس البعثة القنصلية بممارسة أعماله بمجرد وصوله الى مقر عمله بناء على اخطار من السفارة التابع لها الى وزارة خارجية الدولة المضيقة بتعيينه لحين اصدار براءة التنفيذ ان لم يكن لديها اعتراض على ممارسته لعمله ، كما سبق ذكره .

يعتبر رؤساء البعثات القنصلية من الاجانب ذوى المكانة فتقوم الدولة المضيقة بحمايتهم والحفاظة عليهم حتى يتمكنوا من القيام بأعمالهم ، واهمال هذا الواجب من جانب الحكومة المضيقة يترتب عليه توتر العلاقات بين الدولتين .

تراعى سلطات الدولة المضيقة حماية مقر القنصلية ومحفوظاتها وسجلاتها ولا تسمح بانتهاكها لاي سبب كان ، كما تضيف على مكاتب القنصلية ومسكن رئيس البعثة القنصلية حمايتها فلا تسمح بدخولها لرجال السلطات المحلية أو اقتحامها الا بترخيص من رئيس البعثة القنصلية فى حالات الضرورة القصوى مثل القبض على قاتل أو هارب من العدالة ، ولا يسمح لرؤساء البعثات القنصلية بايواء الجرمين أو الهاربين من القانون ، ومن واجبهم فى هذه الحالة أن يستعينوا برجال الامن المحليين فى اخراج اللاجئ من دار القنصلية .

على أنه يجب على رؤساء البعثات القنصلية أن يفرقوا بين الايواء المحظور المنوه عنه آنفا وبين ايواء الاشخاص وقتيا لحماية ارواح الابرياء - كما يحدث فى حالة الثورات - وهى حالات يترك لهم أمر التصرف فيها حسب تقديرهم وتحت مسئوليتهم .

تكوين البعثات القنصلية - درجات موظفيها - نوع العمل الذى تقوم به :

تكون البعثات القنصلية قنصلية عامة على رأسها قنصل عام أو قنصلية على رأسها قنصل أو مكتب قنصل يراسه نائب قنصل ، والعمل القنصلى واحد فى هذه الدرجات الثلاث .

تتكون القنصلية العامة - عادة - من قنصل عام وقنصل أو مساعد قنصل ونائب قنصل وسكرتير قنصلية وموظف ادارى وعدد من الكتبة طبقا لحاجة العمل وحجمه ، وتتكون القنصلية - عادة - من قنصل ونائب قنصل

وسكرتير قنصلية وموظف ادارى وعدد من الكتبة طبقا لحاجة العمل وحجمه ، ويرأس المكتب القنصلى نائب قنصل ومعه سكرتير قنصلية وموظف ادارى وكاتب . اذا عين قنصل عام وقنصل فى قنصلية عامة واحدة فان براءة التنفيذ تصدر للقنصل العام فقط .

— تقوم البعثات القنصلية بكافة الأعمال الخاصة بالمواطنين المقيمين أو المارين بدائرة اختصاص البعثة ، وتحدد دائرة اختصاص البعثة القنصلية بقرار من وزير خارجية الدولة الموفدة طبقا للتقسيم الادارى للدولة المضيقة ، ولذلك فان أولى أعمال البعثة القنصلية أن تسجل أسماء مواطنيها المقيمين بدائرة اختصاصها فى سجل خاص تحتفظ به وتدخّل عليه التعديلات التى تطرأ أولا بأول . ويشمل هذا السجل الحالة الاجتماعية للمواطن وأسماء أفراد أسرته وعنوانه ورقم تليفونه ونوع العمل الذى يقوم به ، وكل تعديل يطرأ على حالة الاسرة .

— يشمل العمل القنصلى اصدار الشهادات بكافة أنواعها لتقديمها الى سلطات بلد القنصل أو الى السلطات المحلية ، والتصديق على الامضاءات الموقع بها على الشهادات الصادرة عن السلطات المحلية (المحافظة - الغرفة التجارية - سلطات الجمارك - الصحة ٠٠ الخ) أن أريد تقديم تلك الشهادات الى سلطات بلد القنصل ، وفى بعض الحالات التصديق أيضا على شهادات المنشأ وفواتير البضائع المصدرة الى بلد القنصل ، ان كانت سلطات الدولة الموفدة تطلب ذلك . كما تقوم البعثة القنصلية بالتصديق على كافة أنواع التوكيلات التى يتقدم بها مواطنوها لاستعمالها فى بلدهم .

— تصدر البعثة القنصلية جوازات السفر العادية لرعاياها وتحدد صلاحيتها طبقا للتعليمات الصادرة اليها من حكومتها ، وتمنح تأشيرات الدخول بأنواعها الى بلدها على جميع جوازات السفر من الجنسيات المختلفة ، سواء على جوازات سفر منفردة أو على جوازات سفر جماعية .

وانواع التأشيرات :

Visa d'Entrée — Entry visa تأشيرة دخول

Visa de Transit — Transit visa أو تأشيرة مرور

Visa Touristique — Tourist visa أو تأشيرة سياحية

Visa collectif — Collective visa أو تأشيرة جماعية

على جواز سفر يشتمل على أسماء عدة أشخاص

Passeport Collectif — Collective Passport

كما يجوز للبعثات القنصلية أن تصدر تذاكر المرور

Laissez — Passer

وتحدد صلاحية استعمال التأشيرة (بأنواعها) وصلاحية الإقامة المدونة عليها طبقا لمبدأ المعاملة بالمثل مع كل دولة على حدة بقرار يصدر من وزير الخارجية .

— تقوم البعثات القنصلية بقيد المراليد من رعاياها فى سجلاتها المعدة لذلك بناء على شهادة الميلاد الصادرة عن السلطة المحلية المختصة التى تحتفظ بها البعثة وتعطى للطلاب شهادة ميلاد وطنية بدلا عنها ، كما تقوم باثبات وفاة المواطن فى سجلاتها بناء على شهادة الوفاة الصادرة عن السلطات المحلية أيضا .

— لرؤساء البعثات القنصلية (أو من ينوب عنهم رسميا) مباشرة عقود الزواج بين مواطنيهم ، كما أن لهم الحق فى التصديق على زواجهم الذى تم صحيحا أمام السلطات المحلية ، وكذا اشهادات الطلاق والتصديق على الطلاق الخاص بهم . أما اذا كان أحد طرفى الزيجة ليس من مواطنى البعثة القنصلية فليس لها الحق فى مباشرة العقد قبل موافقة السلطات المحلية ، كل ذلك طبقا للقواعد التى تضعها لهم حكوماتهم .

— من الاختصاصات القنصلية الهامة مباشرة رئيس البعثة القنصلية مهمة التحكيم بين مواطنيه المتنازعين فى دائرة اختصاصه عندما يطلب اليه ذلك بشرط قبول الاطراف المعنية للصلح وعدم التقيد بأجراءات المحاكم والقواعد القانونية ، وذلك رغبة فى عدم اللجوء فى حسم خلافات المواطنين أمام المحاكم المحلية .

— من الاعمال القنصلية أيضا الاعتراف بالبنوة واستلام الوصايا وفتحها ، وفى هذا الاختصاص تقوم القنصلية باستلام الوصايا على سبيل الامانة من يد الموصى نفسه اذا كانت هذه الوصايا رسمية أو مكتوبة بخط يده بأكملها وعليها توقيع المصدق عليه أمام القنصل ، وحفظها بموجب محضر بمحفوظات القنصلية والتصرف فيها طبقا لما تسيير عليه حكومة البعثة القنصلية من اجراءات .

— للقناصل سلطة حصر تركة المتوفين من مواطنيهم والتصریح بانزال جثث المتوفين الى اراضى بلادهم بعد استيفاء الشروط الصحية واصدار الشهادات المطلوبة ، طبقا للمعمول به فى بلادهم .

— للقناصل فى الموانى الواقعة بدوائر اختصاصهم سلطة ممارسة الشئون الادارية للملاحة بالنسبة لتحركات البواخر التى ترفع علم بلادها ولهم سلطة التحكيم فى المنازعات التى تنشعب بين قباطنة تلك السفن وطاقتها من المواطنين ، كما أن لهم صلاحية منح شهادات مؤقتة لرفع علم بلادهم على السفن المبحرة الى بلادهم لتسجل بها .

— تحصل القنصليات رسوما نظير كافة الاعمال التى تقوم بها طبقا للوائح التى تصدرها حكوماتهم ، أما رسوم التأشيرات المختلفة فتحدد قيمتها على أساس المعاملة بالمثل بالنسبة لرعايا كل دولة على حدة بالاتفاق ما بين الحكومتين وتصدر كل وزارة خارجية قرارا بالعمل بتلك الرسوم مع كل دولة على حدة ، أما باقى الرسوم القنصلية فتحدها الدولة طبقا لتقديراتها .

— تعتبر كافة متحصلات البعثة القنصلية من الرسوم ملكا لدولة البعثة ولها الحق فى تحويلها — بالسعر الرسمى للعملة — الى حكومتها ، ويحدث ذلك حتى فى البلاد التى تفرض قيودا على تحويل النقد بشرط أن تودع المبالغ المحصلة من تلك الرسوم فى حساب خاص بالبنك الرسمى للدولة تحت اسم « متحصلات قنصلية » Droits Consulaires — Consular fees وللبعثة القنصلية أيضا أن تستخدمها — اذا أرادت — فى مصروفاتها المختلفة ، وتعفى تلك الرسوم من جميع الضرائب والرسوم .

واجبات عامة لرئيس البعثة القنصلية :

لما كان لرؤساء البعثات القنصلية الولاية على مواطنيهم المقيمين بدائرة اختصاصهم فهم يخاطبون السلطات المحلية بصفة رسمية فيما يختص بشئونهم ولكنهم لا يلزمون السلطات المحلية بالترخيص لهؤلاء المواطنين بالاقامة لان هذا الحق يعتبر دائما من حقوق سيادة الدولة الذى لا تتنازل عنه .

— يجب على رئيس البعثة القنصلية مراعاة فتح مكاتب البعثة لمدة ست ساعات يوميا وأن تكون مواعيد عملها متفقة مع مواعيد عمل دوائر الحكومة المحلية وان يقوم بإبلاغ هذه المواعيد الى كافة دوائر الحكومة المحلية والقنصليات الاجنبية (فيما عدا أيام العطلات الرسمية والراحة الاسبوعية)

— على رئيس البعثة القنصلية وكافة معاونيه معاملة المترددين على مكاتب البعثة ، من مواطنين وأجانب ، معاملة قائمة على الرغبة فى المساعدة وتقديم العون والنصح .

وعلى رئيس البعثة القنصلية أن يحضر اجتماعات أعضاء السلك القنصلى التى يدعو إليها عميد السلك القنصلى ، وأن يجامل زملاءه ويتعاون معهم ويتجنب قدر الامكان الدخول فى خلافات مع السلطات المحلية اذ أن رئيس البعثة القنصلية الناجح هو الذى يكسب ود السلطات المحلية واحترامها ومساعداتها له ، وهو أحوج ما يكون فى تأدية عمله الى مساعدة تلك السلطات له بروح ودية وذلك بعدم اثاره المتاعب والمشاكل لها .

وعليه أن لا يدخل فى جنل صحفى فى مسائل سياسية هى أصلا ليست من صميم عمله ، بل عليه العودة الى سفيره واستشارته فيما يجب عليه أن يتخذ بشأنها من تصرف .

قيام البعثة القنصلية برعاية مصالح مواطنى دولة ثانية :

يجوز - وبشرط موافقة الحكومة المضيئة - أن تقوم بعثة قنصلية برعاية مصالح مواطنى دولة أخرى بالاضافة الى رعاية مصالح مواطنيها وتؤدى لهم نفس الخدمات التى تؤديها لمواطنيها ، وذلك بطبيعة الحال طبقا للتعليمات التى تصدر من حكومتها فى هذا الشأن .

واجبات السلطات المحلية نحو البعثة القنصلية لتسهيل أعمالها :

- مساعدة البعثة القنصلية فى العثور على مقر لها ومساكن لأعضائها .
- ضمان حرية التنقل فى أراضيها لجميع أعضاء البعثة مع مراعاة القوانين والتعليمات الخاصة بالمناطق المحرم دخولها أو المحدد المرور منها لأسباب تتعلق بالأمن الوطنى .
- عدم منع رعاية دولة البعثة من الاتصال بأعضاء البعثة القنصلية ومقابلتهم .
- ابلاغ البعثة القنصلية عن كل حالة وفاة لرعايا البعثة بدون تأخير وابلغها أيضا بجميع الحالات التى يجب فيها تعيين وصى على أحد الرعايا القصر أو ناقص الأهلية ، مع مراعاة قوانين ولوائح السندولة المضيئة .

- ابلاغ البعثة فوراً عن حالات غرق أو جنوح السفن التي ترفع علم الدولة الموفدة للبعثة القنصلية في مياه الدولة المضيفة ، الاقليمية أو الداخلية ، وكذا عن حالات اصابة الطائرات المسجلة في الدولة الموفدة .

- اخطار رئيس البعثة القنصلية عند القبض على أحد رعاياه وبالتهمة الموجهة اليه بشرط أن يطلب المقبوض عليه ذلك والسماح للموظفين القنصليين بزيارته والتحدث اليه ومراسلته . وليس من حق لرئيس البعثة القنصلية في هذه الحالة الا تهينة دفاع المتهم عن نفسه كأن يعهد الى محامى القنصلية بأن يتولى الدفاع عنه - فى حالة اعسار المتهم - والتأكد من أن اجراءات التحقيق والمحاكمة قد تمت طبقاً لقوانين البلد المضيفة ، وليس له بعد ذلك أن يعترض أو يحتج على حكم قضائى صادر من محكمة وطنية ولا أن يتدخل فى أى اجراء قضائى طالما أن هذا الاجراء يتم وفقاً للقوانين المحلية المعمول بها .

فان كان المتهم ، رعية البعثة القنصلية ، لا يجيد التحدث أو فهم لغة البلد ، فيمكن لرئيس البعثة القنصلية أن يتأكد من أن المترجم الذى تعينه المحكمة لهذا الغرض يجيد الترجمة ، وله أن يعترض - بواسطة المحامى الذى يتولى الدفاع - على كفاءة المترجم فى قيامه بالترجمة ويطلب تغييره ، كقاعدة عامة لا يجوز للموظفين القنصليين اتخاذ أى اجراء بشأن المقبوض عليه الا بموافقته .

- لرئيس البعثة القنصلية أن يوسط سفارته التابع لها لدى سلطات الحكومة المركزية فى المسائل التى تتصل بمبدأ عام لاتخاذ قرار بشأنها .

القناصل العامون الفخريون والقناصل الفخريون :

Consul Général Honoraire — Consul Honoraire

Honorary Consul General — Honorary Consul

تلجأ بعض الدول - بداعى الاقتصاد فى النفقات - الى اختيار بعض مواطنيها الأثرياء الذين أقاموا مدداً طويلة فى بعض البلاد وتعينهم قناصل عامين أو قناصل فخريين لها حيث يكثر عدد رعاياها ويحتاجون الى من يرعى شئونهم ، ويتولى القنصل الفخرى دفع نفقات ايجار القنصلية وبمصروفاتها الثبوتية . ويشترط فى تعيين هؤلاء موافقة الحكومة المضيفة .

يقوم القنصل الفخرى بأكثر الأعمال التى يقوم بها القنصل الموظف Consul de Carrière حسب النظام الذى تضعه حكومته لاختصاصه وقد تحتفظ ببعض الاختصاصات لكى تقوم بها أقرب بعثة قنصلية من سلكها القنصلى الوظائفى . تحصل البعثة القنصلية الفخرية الرسوم القنصلية التى تفرضها حكومتها ولكن القنصل الفخرى لا يوردها - عادة - لحكومته بل يستولى عليها نظير قيامه بتحمل كافة النفقات القنصلية ، وهو فى العادة لا يتقاضى مرتبا من حكومته ولكنها تكافئه بوسام بعد فترة عمل تقدرها .

- تعتمد السلطات المحلية امضاء القنصل الفخرى على الوثائق والشهادات التى يصدرها لمواطنيه ، ولكنه لا يتمتع بالحصانة ولا يعفى من الخضوع للقوانين المحلية ولا من الرسوم الجمركية على ما يستورده من أدوات استهلاكية أو غير استهلاكية ، كما لا تعفى دار القنصلية الفخرية ولا أملاك القنصل الفخرى الخاصة من الضرائب والرسوم .

- يجوز تعيين القناصل الفخريين من بين مواطنى الدولة المطلوب انشاء القنصلية الفخرية فيها . ولكن بموافقة الحكومة المحلية ، وهناك من القناصل الفخريين من ظل فى منصبه هذا عشرات السنين يؤدى عمله القنصلى ويخدم مواطنيه ودولته خدمة خالصة لا ييغى من من وراثتها سوى وجاهة اللقب وأبهة المنصب .

- لما كان أغلب القناصل الفخريين من رجال الأعمال وكبار التجار فلا تعفى أعمالهم ولا تجارتهم من كافة الضرائب والرسوم التى تفرضها الحكومة المحلية .

- نصت اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية عام ١٩٦٣ على بعض المزايا والحصانات للقناصل الفخريين ، ولكن هذه المزايا والحصانات خاضعة لتحفظات متعددة من الدول ، وانشاء البعثات القنصلية الفخرية خاضع من حيث المبدأ أساسا لموافقة الدولة المضييفة . هذه المزايا والحصانات تشمل :

- منح القنصلية الفخرية كافة التسهيلات لتأدية عملها .

- رفع علم الدولة الموفدة وشعارها القومى .

- ضمان حرية التنقل لأعضاء القنصلية الفخرية فى حدود ما تضعه الدولة من قواعد لحماية أمنها .
- تأمين حرية الاتصال فيما يختص بالأعمال الرسمية .
- السماح للقنصلية الفخرية بممارسة أعمالها فيما يختص بعلاقاتها برعاياها على نفس المستوى الذى تسمح به الدولة المضيفة للبعثات القنصلية الوظيفية ، وكذا فيما يختص بتأدية أعمالها .
- عدم منح مزايا وحصانات لأفراد أسرة العضو القنصلى الفخرى أوالموظف القنصلى الذى يعمل فى بعثة قنصلية يرأسها عضو قنصلى فخرى .
- عدم السماح بتبادل الحقايب القنصلية بين بعثتين يرأسهما عضوان قنصليان فخريان فى بلدين مختلفين الا بعد موافقة الدولتين المضيفتين للقنصليتين الفخريتين .
- مثول العضو القنصلى الفخرى أمام السلطات المختصة أن بوشرت ضده إجراءات جنائية وعلى السلطات معاملته باحترام وأن تباشر إجراءاتها بدون تأخير طويل .
- اعفاء الأعضاء القنصليين الفخريين من تنفيذ قوانين الدولة المضيفة الخاصة بتسجيل اقامة الأجانب وتراخيص الإقامة فيما عدا أولئك الذين يزاولون نشاطا تجاريا بقصد الربح الخاص فى الدولة المضيفة فهم يخضعون لأحكام تلك القوانين .
- اعفاء العضو القنصلى الفخرى من جميع الضرائب والرسوم على المرتبات والمكافآت التى قد يتقاضاها من الدولة التى يعتمدها ، كما تعفيه الدولة المضيفة من الخدمات الشخصية والعامة والالتزامات العسكرية .

